القول المفيد فيما وصف بأصح الأسانيد

د. محمد زهير عبد الله المحمد*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٩/٩/٢٨م تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٩/١٢/٨م

ملخص

تناولتُ في هذا البحث مسألةً هامةً مِن مسائِل علوم الحديث، وهي وَصفُ بعض الأسانيد بالأصحيَّة، فوقفتُ على جذور هذه المسألة، وتبيَّنَ أنَّها ترجِع إلى القَرن الثاني الهجري، كما حصرتُ آراء المُحدِّثين في إمكان إطلاق الأصحيَّة على إسناد معيَّن، فوجدتهم اختلفوا فيما بينهم، وأرجعتُ ذلك إلى مجموعة من الأسباب، وتبيَّنَ أنَّ تقييدَ الأصحيَّة- كما هو رأي الإمام الحاكم- يُخَفِّف مِن الخلاف ولا يزيله، كما ظهرت آراء لبعض المُحدِّثين لم تُشْتَهر شُهرة رأيِ الحاكم، ولكنَّها لا تَسْلَم مِن الاعتراض.

Abstract

The current study addressed a significant issue in Hadith Sciences, that is describing the correctness of some reference books. The study examined the roots of such an issue, concluding that it goes back to the second Hijri century. The study also identified the tellers' perspectives concerning the possibility of describing a certain references as correct. It was found that there was a variation in their perspectives concerning this issue due to different reasons. In Imam Al Hakim perspective, proposing certain criteria for correctness will reduce such variation, but does not eliminate it. Some of tellers' perspectives appeared in the context of this study, but these perspectives were not as famous as Imam Al Hakim's perspective. Nonetheless, such perspectives were opposed by some Hadith scholars.

مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، سيد الثَّقلين، وخاتَم النبيين، وعلى آلِه الأَخْيار، وأصحابه الأَطْهار، أوتادِ الدين، ومَن اقتدى بهم، وسَارَ على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد ،،،

فإنَّ العنايةَ بالسنَّة خير ما يتشرَّف به المُسلم، وأعزُّ ما يطمح إليه، وإنَّ أولى ما يصرف فيه الوقتَ والجهدَ التصنيفُ فيه: مِنْ جمعِ فوائده، وفتحِ مُغْلَقه، وإزالةِ مُشْكِله، وإيضاحِ مُبْهَمه، وخدمةِ علومه. وكنتُ وقفتُ على مسألةٍ في علومِ الحديثِ فيها مِن الفوائدِ ما لا يخفى، تحتاج إلى جمعِ المتفرِّق مِنها، واستنباطِ الفوائد، وتصنيفِ المسائِل، وهي ما وصفَه المحدِّثون بـ"أَصَح الأَسَانيد".

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

أهمية البحث:

١- تُعدُّ هذه المسألة مِن المسائِل التي أَفْرَدَتْها كتبُ مصطلحِ الحديثِ بالبحث، وتداولها أهلُ الحديثِ لأَهميتها، فجاءت هذه الدراسةُ تَجْمعُ شَتَاتَ الموضوعِ، وتلمُّه في مكانٍ واحدٍ، للوقوف عليه من أَلِفِه إلى يائِه.

٢- استقراءُ آراءِ المحدِّثين في مدى إمكان الحُكْمِ بالأَصحيَّة المطلقة لإسناد معين.

٣- حصرُ أسبابِ اختلاف المحدِّثين في أَصحِ الأَسانيد، حيث لا توجَد دراسةٌ سابقة وَضَّحت ذلك.

٤- بيان مدى تَطابق قول المُحدِّث في الحكمِ بأَصحِ الأَسانيد مع حقيقةِ الإسنادِ الموصوفِ بذلك. وهذا يحتاج إلى نَقْدِ تلك الأَسانيدِ المَوصوفةِ بذلك، ممَّا ينقل الدراسةَ مِن مرحلة الجَمْعِ إلى مرحلة النَّقْد.

٥- تُعَدُّ هذه الدراسة إضافةً علميةً جديدةً إلى قاموسِ

أَلفاظ المُحدِّثين، حيث تجمع الألفاظَ الصادرةَ من المُحدِّثين في وَصْف الأَسانيد بالأصحيَّة.

الدراسات السابقة:

لم تُفْرَد حسب اطلاعي دراسةٌ مستقلّة تجْمع متفرِّقاتِ هذا الموضوع غير ما هو مبْثوث في كتب المُصْطلح، دون تَنْظيم، ولا تَبْويب بشكل يرتِّب الموضوعَ، ويغطِّي جميعَ مسائله، فجاءت هذه الدراسة لِتُحقِّق ذلك بإذن الله وتوفيقه. وأستطيعُ القولَ بأنني جئتُ بالجديد في هذه الدراسة من حيث: جمْع المادة العلمية المتفرِّقة في بُطُون الكتب، وتصنيفها من جديد بعناوين تنظِّمُ الموضوعَ وتُرَتِّبُه، مع نَقْدٍ لما أراه يحتاج إلى ذلك، وإضافاتٍ علميةٍ جديدة، مع إدراكي أنَّ هذا الموضوع من الأهمية بمكان يعرفها أهلُ هذا الفنّ، راجياً منْهُ سُبحانَه أَنْ أكونَ وُفِّقْتُ في عَرْضِها.

منهج البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهجَ الاستقرائيّ، والاستنباطيّ، والنَّقديّ. وذلك باستقراءِ كلامِ المُحدِّثينَ في هذه المسألة، وتَحليله وتَفْكيكه، واستنباط فَوائده، ونَقْده.

حدود البحث:

تَقْتَصِر هذه الدراسة على بحث مسألةِ أَصَحِّ الأَسانيد من خلال ما ورد في كتب المُصْطَلح، حيث قمتُ باستقراءِ أقوالِ علماءِ الحديث في هذه المسألة، ومُقارَنَتها، واستخلاصِ النَّتائج منْها. وسيكون تركيزي على المادَّة العِلْميَّة المُتَعَلِّقَة بأَصَحِّ الأَسانيد؛ لأَنَّها الأصل، وأمَّا "أَوْهَى الأسانيد"، سأذكره عَرَضَاً، وقد ذَكَرَهُ الحاكمُ، وأَغْفَلَ ذِكْرَه ابنُ الصَّلاح بَعده، وعَلَّل ابنُ حجر حَذْفَ ابنِ الصَّلاح له بِقِلَّة جَدْواه بالنِّسبة إلى مُقابِله: أَصَح الأَسانيد[1]. واعتقد أَنَّ قِلَّة الخَائضين فيه منْ علماءِ الحَديث، بل ندرتهم، كانَت لما قاله ابنُ حجر، فلا نَجِد أولئكَ الذين خَاضُوا في أَصَح الأَسانيد تَكلَّموا فيه سوى سَرْد الأَسانيد التي ذكرها الحَاكمُ في "أَوهى الأسانيد"، ومع ذلك جمعتُ ما يتعلَّق بمادَّتِه النَّظَريَّة بشكلٍ مُختصرٍ في محلٍّ واحدٍ كما سيأتي، بالإضافة إلى أنَّ بعضَ المادَّة النظرية العامَّة المتعلِّقَة بأَصَحِّ الأَسانيد تنطبقُ عليه من حيثُ مدى إِمْكان إطلاقِ الحُكمِ فيه أو عدمِه، وأَسبابِ الاختلافِ فيه.

خطة البحث:

المبحث الأول: جذور المسألة وتاريخها.

المطلب الأول: مراتب الصحيح.

المطلب الثاني: نظائر هذه المسألة.

المطلب الثالث: إبراز علماء الحديث لها.

المبحث الثاني: حكم الجزم لإسناد معين بأنَّه "أصح الأسانيد".

المطلب الأول: الإمكان.

المطلب الثاني: عدم الإمكان.

المطلب الثالث: التفصيل.

المبحث الثالث: أسباب الاختلاف في أصح الأسانيد، وفائدته، وألفاظ العلماء فيه.

المطلب الأول: أسباب اختلاف العلماء في أصح الأسانيد.

المطلب الثاني: فائدة الخوض فيه.

المطلب الثالث: ألفاظ المحدثين في أصح الأسانيد.

المبحث الرابع: الاعتراضات الواردة على أصح الأسانيد.

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
جذور المسألة، وتاريخها

المطلب الأول: مراتب الصحيح:

تنقسم مراتب الصحيح إلى أقسام:

١) من حيث الإسناد[2]: وذلك مثل قول بعض الأئمة عن إسناد بأَنَّه أصح الأسانيد كلِّها مثل: الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه. فهذه الرّتبة العليا للصحيح، وأَنَّه يليها في الرّتبة مثل: رواية بُرَيْدِ بنِ عبد الله بن أبي بُرْدَةَ عن جدِّه عن أبيه: أبي موسى، ودونها كسُهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة

وغيرها من الأسانيد التي تأتي دونها في الرتبة[٣].

٢) من حيث المرجع الذي خرَّج الحديث[٤]: قسم ابن الصلاح مراتب الصحيح إلى أقسام سبعة، فقال: "وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرّجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك -كما سبق ذكره- فالحاجة ماسّةٌ إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك. فأولها: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً. الثاني: صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم. الثالث: صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري. الرابع: صحيح على شرطهما لم يخرجاه. الخامس: صحيح على شرط البخاري لم يخرجه. السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرجه. السابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما"[٥].

وهذا التقسيم لا يطّرد دائماً، فكما قال السخاوي: "وقد يعرضُ للمَفُوقِ ما يجعله فائقاً، كأن يتفق مجيء ما انفرد به مسلم مِن طرق يبلغ بها التواتر، أو الشهرة القوية، ويوافقه على تخريجه مشترطُو الصحة، فهذا أقوى ممَّا انفرد به البخاريُّ مع اتِّحاد مَخْرَجِه"[٦].

٣) على حسب الأمصار: فقد بيَّن بعضُ العلماء أنَّ أحاديثَ بعض البلدان أصحُّ مِن بعض، قالَ الخطيبُ البغداديُّ: "أصحُّ طرق السُّنَنِ ما يرويه أهلُ الحرمين: مكة والمدينة؛ فإنَّ التدليسَ فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز. الكوفيون كالبَصريين في الكثرة، غير أنَّ رواياتهم كثيرة الدَّغَل[٧]، قليلة السَّلامة مِنَ العِلَل[٨].

"وقد اتَّفق أهلُ العلمِ بالحديث على أنَّ أصحَّ الأَحاديثِ: أحاديثُ أهل المدينة، ثمَّ أحاديث أهل البصرة، وأمَّا أحاديث أهلِ الشَّام فهي دون ذلك؛ فإنَّه لم يكن لهم مِن الإسناد المُتَّصلِ وضَبْط الألفاظ ما لهؤلاء، ولمْ يكن فيهم -يعني أهل المدينة ومكَّة والبصرة والشَّام- مَنْ يُعْرَف بالكذب، لكن مِنهم مَن يَضْبِط، ومِنهم مَنْ لا يَضبِط، وأمَّا أهل الكوفة فلمْ يكن الكذب في أَهْلِ بلدٍ أكثر مِنه فيهم، ففي زمن التَّابعين كان بها خلقٌ كثيرون منهم معروفون بالكذب"[٩].

المطلب الثاني: نظائر هذه المسألة:

تجْدرُ الإشارة إلى أنَّه تُوجَدُ نظائر لهذه المسألة -أَصحّ الأسانيد- على النَّحو الآتي:

أ- **أَصحُّ الأَحاديث**: نَصَّ ابنُ الصلاح على أنَّه ينبغي الإمساك عن الحكم لإسنادٍ أو حديثٍ بأنَّه الأَصحّ على الإطلاق[١٠]. وقد بيَّنَ ابنُ حجر أنَّ هناك مِن المحدِّثين مَن صرَّح بذلك فيما يتعلق بالأَسانيد، أَمَّا الحديث فلا يُحفَظُ عنْ أَحدٍ مِنهم أنَّه قال: حديث كذا اصحُّ الأحاديث على الإطلاق. وأَرْجَعَ ابنُ حجر ذلك إلى أنَّه لا يلزم مِن كون الإسناد أصحّ أنْ يكونَ المتنُ المروي به أصحّ مِن متنٍ، بإسناد آخر مَرجُوح؛ لاحتمال انتفاء العلّة عن الثّاني ووجودها في الأول، أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثَّاني دون الأول[١١]. ونَسَبَ السيوطيُّ إلى العلائِيِّ مِثْلَ هذا القول[١٢]. كما نقل السيوطيُّ عن ابنِ حجر أنَّ مِنْ لازِمِ ما قالَهُ بعضُهم: إنَّ أصحَّ الأسانيد ما رواه أحمَد عن الشَّافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أَنْ يكونَ أصحُّ الأحاديثِ: الحديثَ الذي رواه أحمد بهذا الإسناد، فإنَّه لم يَروِ في مُسنده به غيرُه؛ فيكون أصحَّ الأحاديث على رأيِ مَن ذهبَ إلى ذلك. ونقل السيوطيُّ عن العلائيِّ أنَّه قال في الحديث المذكور: إنَّه أصح حديث في الدنيا[١٣]. ومن ثمَّ نستطيع أن نقول: إنَّ أصحَّ حديث عند مَن أَطْلَقَ أصحيَّة إسنادٍ معيَّنٍ، هو ذلك الحديث بذلك الإسناد الذي أَطْلَقَ أصحيَّته.

ب- **قولُهم: أَصحّ المَراسيل**: مَراسيل فلان[١٤].

ج- **قولهم: أصحّ الأحاديث المقيَّدة**، كقولهم: أصحّ شيء في الباب كذا، وهو كثير في جامع التِّرمذي، مع أنّه لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، ومرادهم أرجح ما في الباب أو أقلّه ضَعفاً[١٥].

د- **أصح كتب الحديث**، وذكروا في ذلك صحيح البخاري، ثمَّ صحيح مسلم[١٦].

هـ- **أَوْهَى الأَسَانِيد**: كما أنَّ هناك أسانيد وُصِفَت بالأَصحيَّة

المُطلقة، كذلك هناك أسانيد وُصِفَت بأنَّها من أوهاها على الإطلاق. والمقصود بأوهى الأسانيد: هو اشتمال الترجمة الواحدة على اثنين فأزْيَد من الضُّعفاء، ظهر ذلك من خلال التراجم التي ذكرها الحاكم في أوهى الأسانيد، ولا يعقل أن نَصِفَ الإسناد الذي اشتمل على ضعيف واحد بأنَّه من أوهى الأسانيد.

وهذا النَّوع مِن الأَحاديث لمْ نَجد الأئمةَ والمحدِّثين خاضوا فيه كما خاضوا في أصحِّ الأسانيد، بل لا نجد عبارات للمتقدِّمين مِن المحدِّثين وصفوا فيها إسناداً بأنَّه الأوْهى على الإطلاق: كعلي ابنِ المَديني، وأحمدَ بن حنبل، وابنِ مَعِيْن، والبُخَاريِّ، وغيرهم، ممَّن خاض في أصحِّ الأسانيد، وهذا النَّوع ذكره الحاكِمُ، وأغفَلَ ذكره ابنُ الصَّلاح بعده، وعلّل ابنُ حجر حَذْف ابنِ الصلاح له بقلّة جدواه بالنِّسبة إلى مُقابِله: أصحِّ الأسانيد[١٧].

وذكر ابنُ حَجَر عن ابن الصَّلاح أنَّه لم يتعرَّض للكلام عليه كما تعرَّض لأَصحِّ الأسانيد، وكان الحاكمُ قد ذكرَ الفصلين في محلٍّ واحد[١٨]، وذكر ابنُ حجر أَنَّ جماعةً تَبِعُوا الحاكمَ على ذلك مِثل: أبي نعيم، وأبي منصور البغدادي وغيرهما[١٩].

والظاهر أَنَّ أولَ مَن ابرزَ هذا النَّوع واجتهد فيه هو الحاكم، حيث ذكر مِن عِنْدِ نَفْسِه أسانيدَ تُوصَفُ بأَنَّها مِن أوْهَى الأَسانيد، لكنَّه قيَّدها كما فعل في أَصَحِّ الأَسانيد بصحابيٍّ أو بَلَدٍ[٢٠].

والظاهر من صنيع من صنّف في علم مصطلح الحديث أن أَلْيَقُ المواضعِ بهذا النَّوع يكون في الحديث الضَّعيف لا الموضوع، إذ ذكروه في باب الحديث الضعيف، كما أنَّ كثيراً من تلك الأسانيد لا يصل إلى درجة الوضع فلا يناسب أنْ يذكر في الموضوع، وقد ذكر ابنُ حجر مِن أنَّه سيشير إلى أوهى الأسانيد في الحديث الموضوع[٢١]، لكنه لم يفعل ذلك، وذكره في أول الكلام عن الحديث الضعيف[٢٢]، ولذا وجدنا ابنَ حجر يقول -بعد أنْ نقلَ الأسانيدَ التي ذكرها الحاكم في أوهى الأسانيد-: إنَّ ما ذكره غالبه لا تنتهي نسخته إلى الوصف بالوضع، وإنَّما هو بالنِّسبة إلى اشتمال الترجمة على اثنين فأزيَد من الضُّعفاء. وأفادنا ابنُ حجر بأنَّ وراءَ التَّراجمِ التي ذكرها الحاكمُ نسخٌ كثيرة موضوعة هي أولى بإطلاق (أوهي الأسانيد) عليها، ثم ذكر بعضاً منها، وأحالَ على كتابه لسان الميزان لِمَن أراد استيفاءها[٢٣].

ويفهم من كلام ابن حجر أن الأليق بذكره هو الضعيف؛ لأن الأغلب لا ينتهي إلى الوضع، لكن ما اعترض به على الحاكم من أنّه لم يذكر نسخاً موضوعة، فهذا على فرض الموافقة على إدخال الحديث الموضوع في مجال الحديث الضعيف، والأولى خلافه، ولو فتح المجال لإدخال الموضوع في أوهى الأسانيد لضاق مجال الحديث الضعيف في أوهى الأسانيد.

ونصَّ ابنُ حجر على أنَّ هذا النوع ليس عَرِيَّاً عن الفائدة، بل يستفاد مِن معرفته ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يَصلُح للاعتبار ممَّا لا يَصلُح[٢٤].

فالحديث الموصوف بأنه "أوهى الأسانيد" ينبغي الوقوف عنده طويلا في الاعتبار به. فكما جعلنا أعلى رتبة في الأحاديث الصحيحة هي الموصوفة بأنها "أصحّ الأسانيد"، كذلك هنا نجعل الموصوفة ب "أوهى الأسانيد" آخر الأحاديث الضعيفة رُتبة.

المطلب الثالث: إبرازُ علماء الحديث لهذه المسألة:

وردت عبارات عن بعض الأئمة المتقدِّمين تَصِفُ بعضَ الأسانيد بالأصحيَّة المطلقة مِن خلال المُقَارنة بين بعض الأسانيد الصحيحة، وكان بينهم في ذلك محاورات ومذاكرات، كل يدلي بِدَلْوِه حسب ما عنده مِن مُعطيات وقرائن، وتنوَّعت عباراتهم في التَّعبير عن ذلك، فكان بعضهم يصف الإسنادَ بأنّه أصحُّ الأسانيد كلِّها، وبعضُهم يقيِّد ذلك بصحابي معين، أو جهة معينة[٢٥]. كما اهتمَّ مَن صنَّف في علوم الحديث وغيره بإبراز هذه المسألة وبيانها، ولتوضيح ذلك أُرَتِّبُهُم على النَّحو الآتي:

١) الحَاكِمُ (ت ٤٠٥هـ): فكان أول مَن أبرزَ هذه المسألة –من علماء المصطلح- في النَّوع الثامن عشر: معرفة الجَرْح والتَّعديل من كتابه معرفة علوم الحديث، حتى إنَّ كلَّ مَن جاء بعده ممَّن تعرَّض إلى هذه المسالة من المحدِّثين وغيرهم[٢٦] جعله عمْدة له فيها، ونقل عنه ما جمعه في أَصحِّ الأسانيد.

وعندما تعرَّض ابنُ حجر للكلام على أوْهَى الأسانيد نَبَّه على أنَّ ابن الصلاح لم يتعرّض له كما تعرض لأصحِّ الأسانيد، مع أنَّ الحاكم قد ذكر الفصلين معا[٢٧]، فجعلَ الحاكِمَ هو الأصل والمرجع. وكان الحاكمُ نقل جملةً مما وُصِف بأصحِّ الأسانيد عن عدد من كبار النُّقاد، ثم خلص إلى قاعدة في الحكم بأصحِّ الأسانيد وأوْهاها، وبناء على قاعدته سرد أسانيد وصفها هو -اجتهاداً منه- بأصحِّ الأسانيد وأوْهى الأسانيد[٢٨].

٢) الخَطيبُ البغْداديّ (ت ٤٦٣هـ) حيث عقَد لذلك عنواناً في كتابه الكفاية فقال: " ذكر المحفوظ عن أئمة أصحاب الحديث في أصحِّ الأسانيد"، وسردَ عدداً من الأسانيد الموصوفة بذلك، ولم يظهر أنّه استفاد ممَّا ذكره الحاكم، إلا أنَّه روى عن الحاكم قولين في أصحِّ الأسانيد لكن بواسطة[٢٩].

٣) ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ): ففي أثناء حديثه عن درجات الصحيح في كتابه في علوم الحديث، ذكر أنَّه ينقسم إلى أقسام يستعصي إحصاؤُها على العادِّ الحاصرِ بحسب تمكُّن الحديث من شروط الصحيح أو صفاته التي بيَّنها[٣٠]. وبيَّن رأيَه في إمكان إطلاق الأصحيَّة لإسناد معيَّن، ثم سَرَدَ عدداً قليلاً منها، وظهر أنَّه لم يستفد ممَّا أورده الحاكم، حتى إنّه لم يشر إلى رأيه، مما دفع ابنَ حجر إلى الاستدراك عليه، كما ظهر أنَّ ابنَ الصلاح لم ينقل مِنْ كتاب الخطيب، مع أنَّه استفاد منه كثيراً في بقيَّة الكتاب.

٤) زين الدين عبد الرَّحيم بن الحسين العِراقي (ت ٨٠٦هـ): فقد ذكر العراقي في مقدمة كتابه: "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد"[٣١] أنَّه رأى أنْ يجمع أحاديث في الأحكام في تَراجِمَ محصورة، وصِفَةُ هذه التراجم أنَّها فيما عُدَّ مِن أصحِّ الأسانيد إما مطلقاً على قول من عمَّمه، أو مقيَّداً بصحابي تلك الترجمة[٣٢]، أو بأهل بلد مثلاً[٣٣]. وبين في شرحه للكتاب المسمى ب"طرح التثريب في شرح التقريب" أنّ التراجم التي جمعها في كتابه المختصر ستة عشر ترجمة، ثم سردها متتالية في شرحه[٣٤]. ونقل السيوطي عن ابن حجر أنَّه علَّق على صنيع العراقي بأنَّه فاته عددٌ من الأحاديث على شرطه في الكتاب، كما أخلى كثيراً من الأبواب لكونه لم يجد فيها تلك الشريطة[٣٥].

٥) ابنُ حَجَر (ت ٨٥٢هـ): حيث نقل في كتابه "النكت" ما ذكره ابنُ الصلاح في التَّراجم الموصوفة بأنَّها الأصح، ثمَّ أضاف عدداً من التَّراجم الموصوفة بذلك مما لم يذكره ابن الصلاح، مستفيداً من الحاكم والخطيب وغيرهما، يريد الاستقصاء، كما ظهر من تتبعه مصنفات المحدثين وأقوالهم في المسألة، بحيث وجدته ذكر منها ما لم يذكره غيره: كأقوال الترمذي في جامعه، والبزَّار في مسنده[٣٦].

كما ذكر ما وُصِفَ بأوْهَى الأسانيد حيث نقل كلامَ الحاكِم في الأسانيد الموصوفة بذلك وزادَ عليه، مع انتقاده لما أوردَه الحاكمُ مِن الأسانيد في هذا الباب، وبيَّن أنَّ غيرَها أولى منها بهذا الوصف، ثمَّ ذكر أمثلةً على ذلك[٣٧].

٦) أحمد شاكر في الباعث الحثيث: حيث ذكر جملة ممَّا حكم عليه العلماء بأصح الأسانيد، وزاد عليها قليلا لم يسبق في بعضها إليها[٣٨].

٧) نور الدين عتر: حيث ذَكَرَ في تعليقه على علوم الحديث لابن الصلاح أنَّ العراقي لم يستوعِب جميع الأحاديث الموصوفة بذلك، ولذلك قام هو بجمع ما حكم له بالأصحيَّة مِن الأسانيد باستقصاء، وتتبع ما رُوي بها من أحاديث[٣٩]، فيكون بذلك حقق ما تمنَّاه ابن حجر من حيث جمع هذه الأحاديث والله أعلم[٤٠]، حيث نُقِل عنه أنَّه تمنَّى أن يتفرغ عارف لجمع جميع التراجم من

غير تقييد بكتاب كما فعل العراقي في كتابه[٤١].

المبحث الثاني

حكم الجزم لإسنادٍ معيَّن بأنه "أصح الأسانيد"

المطلب الأول: الإمكان:

وردت عبارات -نقلتها كتب المصطلح- عن بعض المُحدِّثين المتقدِّمين تَصِفُ بعضَ الأسانيد بالأصحيَّة المُطلقة، وهذا منهم أفاد بأنَّه يمكن عندهم الحكم على إسناد معين بذلك، والمتفحِّص لما ذكره علماء المصطلح يجد أنَّ بَدْءَ الخوض في هذا الأمر يعود إلى نهايـــة القرن الثاني، ولتوضيح ذلك أذكرهم مُرتَّبين -حسب سنة الوفاة- على النحو الآتي:

١) عبدُ الله بن المُبارك المَرْوَزي (ت ١٨١هـ): أسند إليه الخطيب أنَّه قال: "إذا جاءك سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فكأنَّك تسمعه -يعني من النبي ﷺ". كما أَسْنَدَ إليه أيضا أنَّه قالَ في هذا الإسناد: "ما أجمعَ النَّاسُ على شيءٍ إجماعهم على هذا الإسناد"، ثم ذكره[٤٢].

٢) فُضَيْل بن عِيَاض بن مسعود التَّميمي الإمام الزَّاهد (ت ١٨٧هـ أو ١٨٦هـ): أسند إليه الخطيبُ أنَّه قـــال: "منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، مثل هذه السَّارية"[٤٣].

٣) وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ١٩٦هـ أو ١٩٧هـ): أسند إليه الخطيبُ أنَّه قال: "لا أعلم في الحديث شيئاً أحسن إسناداً من هذا: شعبة عن عَمْرو بن مُرَّة عن مُرَّة عن أبي موسى"[٤٤].

وكان ابنُ حجر نقل عنه أنَّه قيل له "هشام بن عروة يحدِّث عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها-، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وسفيـــان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، أيُّهم أحب إليك؟ قال: لا نَعْدِل بأهلِ بلدنا أحداً. قال أحمد بن سعيد الدارمي: فأما أنا فأقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها- أحبُّ إليَّ؛ هكذا رأيتُ أصحابَنا يقدِّمُون"[٤٥]. ثمَّ بعد ذلك بقليل قال ابنُ حجـــر: "وقـــالَ ابنُ المبارك ووكيع -كما تقدَّم- والعِجْلِي: أَرْجَحُ الأسانيد وأحسَنُها: سُفيان الثَّوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﷺ"[٤٦]. والفرق بيـــن العبارتين ظاهر جداً.

وقد نقل الخطيب عن علي بن خَشْرَم قال: "قالَ لنا وكيعٌ: أيُّ الإسنادين أحبُّ إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: يا سبحان الله! الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديثٌ تداوله الفقهاء خير مِن أنْ يتداوله الشيوخ"[٤٧].

٤) عبدُ الرزَّاق بنُ همَّام الصَنْعَاني (ت ٢١١هـ): أسندَ إليه الخطيبُ أنّه سُئل: أيُّ الإسناد أصحّ؟ فقال: "الزهري عن عليّ بن الحسين عن أبيه عن عليّ ﷺ"[٤٨].

٥) سُليمان بنُ حَرْب البَصْري (ت ٢٢٤هـ): أسند إليه الخطيب أنه قال: "أصحُّ الأسانيد: أيُّوب عن محمَّد عن عَبِيدة عن عليّ ﷺ"[٤٩].

٦) يحيى بنُ مَعِيْن (ت ٢٣٣هـ): أسنَدَ إليه الحاكمُ أنَّه تذاكَر في أجودِ الأسانيد مع جماعة فيهم أحمد بن حنبل وابن المديني، فقال ابنُ معين: "الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله"[٥٠]. كما أسند إليه أنّه قال: "عُبيد الله ابن عُمر عن القاسم عن عائشة، ترجمة مشبّكة بالذهب"[٥١].

٧) عليُّ بنُ المَدِيني (٢٣٤هـ): أسند إليه الحاكم أنَّه تذاكر في أجود الأسانيد مع جماعة فيهم أحمد بن حنبل وابن معين، فقال ابنُ المديني: "أجودُ الأسانيد: ابن عون عن محمد عن عَبِيْدة عن علي"[٥٢]. وكذا نسبَ إليـــه ابنُ الصـــلاح، لكن أضافَ أنَّ منهم من غيَّر الراوي عن مُحمَّد -يعني ابن سِيْرين- وجعله أيُّوبَ السِّخْتْياني، ومنهم مَن جعله ابنَ عَوْن[٥٣]. والذي قال ابنَ عَوْن هو ابنُ المديني، والذي قال أيُّوبَ السِّخْتْياني هو سُليمانُ ابن حَرْب[٥٤].

٨) سُليمان بن داود بن بِشْر الشَّاذَكُوني البَصْري (ت ٢٣٤هـ): أسند إليه الحاكمُ والخطيبُ -عن بعض شيوخه-

أنَّه قال: أصحُّ الأسانيد كلّها: يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمَة عن أبي هُرَيْرَة"[٥٥]. ويجدر التوضيح بأن الحاكم والخطيب ذكراه سليمان بن داود دون "الشاذكوني"، والذي عرّف به هو ابن حجر[٥٦]، مما ينفي أن يكون سليمان بن داود الهاشمي، الذي ورد عنه وصف بعض الأسانيد بالأصحيَّة المقيدة –كما سيأتي.

٩) أبو بكر بنُ أبي شَيْبَة الكوفي (ت ٢٣٥هـ). أسند إليه الحاكم -عن بعض شيوخه- أنَّه قال: "أصح الأسانيد كلها الزُّهري عن عليِّ بن الحُسَيْن عن أبيه عن عليٍّ"[٥٧].

١٠) إسحاق بن إبراهيم بن رَاهويه الحَنْظَلي (ت ٢٣٨هـ): أسند إليه الحاكمُ والخطيبُ أنَّه قال: "أصح الأسانيد كلها: الزُّهري عن سَالم عن أبيه"[٥٨].

١١) أحمد بن حنبل الشَّيْباني (ت ٢٤١هـ): أسند إليه الحاكمُ أنَّه تذاكَرَ في أَجْوَدِ الأسانيد مع جماعة فيهم ابن المَديني وابن مَعين فقال أحمد: "أجود الأسانيد الزُّهري عن سالم عن أبيه"[٥٩]. وذكر ابنُ حجر أنَّ أحمد رجَّح عبيدَ الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- على مالك وأيُّوب، ثمّ ذكر أنَّ الخطيبَ أسند إلى أحمد بن مُحمَّد البَرقاني قال: سمعت خلف بن هشام البزَّار يقول: سألتُ احمدَ بن حنبل: أي الأَسانيد أثبت؟ قال: أيُّوب عن نافعٍ عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، فإنْ كان من حديث حمَّاد بن زيد عن أيُّوب فَيَالَك!". ثم عقَّبَ ابنُ حَجَر فقال: "فعلى هذا فقد اختلف اجتهاد أحمد بن حنبل في هذه التَّرجمة"[٦٠].

١٢) عَمْرو بن عليّ الفَلاَّس البَصري (ت ٢٤٩هـ). حيث أسند الحاكمُ إليه أنَّه قال: "أصحُّ الأسانيد: محمد ابن سِيْرين عن عَبِيدة عن عليٍّ"[٦١]. وكذا نسبَ إليه ابنُ الصلاح[٦٢].

١٣) مُحمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَاري (ت ٢٥٦هـ): حيث أسند الحاكمُ إليه أنَّه قال: أصحُّ الأسانيدِ كلِّها: مَالِك عن نافع عن ابنِ عمر. وكذا أسند إليه أبو نعيم الأصبهاني[٦٣]، والخطيبُ من طريق أبي نعيم، ومن طريق البرقاني[٦٤]. وقد ذكر السيوطي أنَّ قولَ البخاري تميل إليه النفوس، وتنجذب إليه القلوب[٦٥].

وبيَّن الأمير الصنعانيُّ- أنَّ ابن الوزير حَذَفَ لفظة "كلّها"، وأنَّه ما كان يحسن حذفها؛ إذ فيها التَّنصيص على المُراد: أي كلّ سند في الدنيا. ولا يصحُّ أنَّه يريد أَصحَّ أسانيد ابن عمر عنده؛ لأنَّه صرَّح بقوله: "كلّها"[٦٦].

١٤) مُحمَّد بن إِدريس أبو حاتم الرَّازي (ت ٢٧٧هـ): نقل ابنُ حَجَر عنه أنَّه قال: "يحيى بن سعيد القطَّان عن عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر- رضي الله عنهما- كأنَّك تسمعها مِن فيِّ رسول الله ﷺ"[٦٧].

١٥) أحمد بن عبد الله العِجْلِيّ الحافظ (ت ٢٦١هـ)، صاحب كتاب الثِّقات: نَقَلَ عنه ابنُ حَجَر أَنَّ أرجحَ الأسانيد وأحسَنها عنده وعند بعض المحدِّثين: "الثَّوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﷺ"[٦٨]. ونظرت في ثقات العجلي فلم أجد ما نقله عنه.

المطلب الثاني: عدم الإمكان:

والمقصود به الإمساك عن الحكم لإسنادٍ بأنَّه الأصحّ مطلقاً. وممَّن ذهبَ مِن علماء المصطلح إلى ذلك: ابن الصلاح[٦٩] والنووي[٧٠] وابن حجر[٧١] والعراقي[٧٢] والسخاوي[٧٣] والسيوطي[٧٤].

قال العراقي في ألفيته[٧٥]:

وبالصحيح والضعيف قَصَدُوا
في ظاهرٍ لا القَطْع والْمُعْتَمَدُ
إمساكنا عن حكمِنَا على سَنَدْ
بأنَّه أصحُّ مطلقاً وَقَدْ
خاضَ بهِ قومٌ فقيلَ مالكُ
عنْ نافعٍ بمَا رواهُ النَّاسِكُ

حُجَّة القائلين بهذا الرأي:

١- أنَّ درجات الصحيح متفاوتة في القوَّة بحسب تمكُّن الحديث مِن الصِّفات التي تنبني الصحَّة عليها. وأنَّها تنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصي إحصاؤها على العادِّ الحاصِر، ولذا اضطربت أقوالُ مَن خاض غَمْرة[٧٦] ذلك[٧٧].

٢- ذكر بعضهم أنَّه يعزُّ وجودُ أعلى درجات القَبول في كلِّ واحد مِن رجال الإسناد الكائنين في ترجمةٍ واحدة[٧٨].

٣- ذكر العراقيُّ أنَّ بعضَهم اعترضَ على ابنِ الصَّلاح -في وصفه مَن أطلق الأصحيَّة أنّهم اضطربت أقوالهم- بأنّ الحاكم وغيره ذكروا أنّ هذا بالنسبة إلى الأمصار أو الأشخاص، وإذا كان كذلك فلا يبقى خلاف بين هذه الأقوال، وأجاب العراقي عن هذا الاعتراض بأنَّ الحاكم لم يقلْ بأنَّ الخلاف بينهم مقيّد بذلك، بل قال لا ينبغي أنْ يُطلَق ذلك، وينبغي أنْ يقيَّدَ بذلك، فهذا لا ينفي الخلاف المتقدِّم[٧٩]. وما قاله العراقيُّ هو الصَواب، ويؤيده ظاهر كلام الحاكم كما سيأتي.

المطلب الثالث: التفصيل:

أولاً: تقييد الحكم بصحابي أو بلد، أو جهة:

١- ورود الإطلاق والتقييد عن المحدِّث نفسِه:

بَادِئ بَدْءٍ لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ بعض مَن أطلق القول بأصحية إسناد معين وُجِدَ له أيضا تقييد بعض الأسانيد بالأصحية بالنسبة إلى صحابيٍّ أو بلدٍ معين، كالبخاري مثلا، وأحمد ابن حنبل كما سبق. وكذلك نجد بعضَ الأئمة ممَّن رفض إطلاق الأصحيَّة لإسناد معين، قال بإمكان ذلك من زاويةٍ معينةٍ كما هو رأي الحاكم وابن حجر كما سيتّضح.

٢- رأي الحاكم (ت ٤٠٥هـ):

رفض الحاكم فكرة إطلاق الأصحية لإسناد معين، وبيّنَ أنَّ ذلك لا يُمكن، وقال بالأصحيَّة المقيَّدة، حيث سرد أسانيد مقيَّدة بصحابيٍّ معيَّن أو بلد معيَّن، والسبب عنده هو تعذُّر إطلاق ذلك من حيث الواقع.

قال الحاكم بعد أنْ سرد عدداً من الأئمة الذين ذكروا أصح الأسانيد مطلقا: "إنَّ هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كلٌّ ما أدَّى إليه اجتهاده في أصحِّ الأسانيد، ولكلِّ صحابيٍّ رواة من التَّابعين، ولهم أتباع، وأكثرهم ثقات، فلا يمكن أنْ يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابيٍّ واحد". ثم سرد الأسانيد مقيَّدة ببلدٍ أو بصحابيٍّ[٨٠]. ولعلَّ الذي أشهرَ الحاكم في ذلك هو توسعه في بحثه وسرده عدد منها، وتوصله إلى قاعدته المشهورة.

وأما ما نسبَه السيوطيُّ إلى الحاكمِ أنَّه قال: "ينبغي تخصيص القول في أصحِّ الأسانيد بصحابيٍّ أو بلدٍ مخصوص بأنْ يقال: أصحُّ إسناد فلان أو الفلانيين كذا ولا يعمم"[٨١]، أقول ليست هذه عبارة الحاكم، فلم يصرّح بما نقلَه عنه، وإنَّما استنتج ذلكَ السيوطيُّ مِن سرد الحاكم الأسانيد حيث قيَّدها بصحابيٍّ أو بلدٍ.

٣- من قال بقول الحاكم قبله أو بعده:

ومن خلال التَّتبّع وجدتُ أنَّ بعض الأئمة غير الحاكم ممَّن سبقه أو جاء بعده مال إلى هذا التقييد الذي ذهب إليه الحاكمُ، فمنهم:

أ. أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): نقل ابنُ حجر عن عبدالله ابن أحمد عن أبيه قال: "ليس بالكوفة أصحّ مِن هذا الإسناد: يحيى بن سعيد القطَّان عن سفيان الثَّوري عن سليمان التَّيمي عن الحارث بن سُويد عن علي ﷺ[٨٢]. هذا وقد سبق أنَّ أحمد أطلق في قول آخر أَصحيةَ إسنادٍ آخر.

ب. أحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨هـ): قال ابنُ حجر: "وروى ابنُ شَاهِين في الثِّقات عن أحمد بن صالح المصري قال: مِن أثبت أسانيد أهل المدينة: إسماعيل بن أبي حكيم عن عَبيدة بن سفيان -يعني عن أبي هريرة ﷺ"[٨٣].

ج. البخاري (ت ٢٥٦هـ): ورد عنه التقييد بصحابي، حيث نقلَ الحاكمُ عن البخاريِّ أنَّه قال: أصحُّ أسانيدِ أبي هريرة: أبو الزِّناد عن الأعْرج عن أبي هريرة[٨٤]. مع أنَّ البخاريَّ سبق النقل عنه أنَّه أطلق أَصحيَّةَ إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر، ولا تناقض بين هذه الأقوال كما هو ظاهر. ولكنَّ ابنَ حجر وَهِلَ[٨٥] في العبارة حين قال: "وقال البخاري فيما ذكره الحاكم عنه أيضا: وأصحُّ الأسانيد

أبو الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ"[٨٦].

فـــإنَّ المنقول عنه تقييد ذلك بأسانيد أبي هريرة فقط، لا إطلاق ذلك.

د. البزَّار، أبو بكر، أحمد بن عمرو، البصري، صاحب المسند المعلَّل، (ت ٢٩٢هـ): نقلَ ابنُ حجر عنه أنّه ذكر في مسنده أنَّ رواية عليّ بن الحسين بن عليّ عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص ﷺ أصحّ إسناد يُروى عن سعد ﷺ[٨٧].

هـ- عليُّ بن أحمد بن حَزْم، الظاهري (٤٥٦هـ): حيث قال: "أصحُّ طريق يُروى في الدنيا عن عُمَرَ ﷺ: عبد الرزَّاق عن مَعْمَر عن الزُّهري عن السَّائب ابن يَزيد قال: شهدت عُمَرَ بن الخطاب ..."[٨٨]. وذكر أنَّ أصح طريق عن ابن عباس هو: "داود ابن أبي هند عن سعيد بن جُبير"[٨٩]. وقال: "ورُوِّينا مِنْ أصحِّ طريق عن يحيى بن سعيد القطَّان نا سفيان الثَّوري حدَّثني منصور عن إبراهيم النَّخَعي أنَّ أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجواري في المدينة معهن الدفوف فيشققونها"[٩٠].

ثانياً: ترجيح بعض الأسانيد على بعض:

أ- الترجيح بين الأسانيد من حيث حفظ من أطلــق أصحية تلك الأسانيد:

ذهب ابنُ حجر إلى أنَّه يمكن التَّرجيح بين الأسانيد الموصوفة بالأصحيَّة المطلقة، ولو من حيث رُجْحان حفظ الإمام الذي رجَّح ذلك الإسناد على غيره[٩١]. وهذا الرأي انفرد به ابنُ حجر، ولا أدري كيف يتم تطبيقه!! فقد أطلقَ الأصحيَّةَ لبعض الأسانيد الأئمةُ: أحمدُ بن حنبل، والبخاريُّ، وعليُّ بن المديني، وابنُ معين، وأبُو حاتم الرازي، وابنُ المبارك، ووكيعٌ، وغيرُهم من الحفاظ، فكيف يتمّ الترجيح بين حفظهم !!أنقدِّم الإسناد الذي رجَّحه ابنُ المديني على إسناد البخاريِّ بحجة أنه أحفظ من البخاري؟ أو نفعل العكس لأن البخاري أحفظ؟ أم نقدِّم إسنادَ أحمدَ على ابنِ معين لأنه أحفظ منه؟ أو نفعل العكس؟ لم يوضِّح ابنُ حجر كيف ذلك، وإنِّي أرى ذلك عسراً، فجميعهم حفاظ أئمة، والمقارنة بين الحفاظ ليست كالمقارنة بين غيرهم، وهذا النوع من الترجيح يختلف عن الترجيح بين الأسانيد، فأن أرجّح بين محدثين ورواة أيسر من أن أرجّــح بين حفاظ. وأرى أنَّ ما ذكره ابنُ حجر بعد كلامه هذا أقوى منه، حيث بين أنَّه إنْ تعسَّر الترجيح بهذه الطريقة فإنَّه يرجع إلى القرائن التي تحفُّ أحد الحديثين فيقدَّم بها على غيرِه[٩٢].

ب- الترجيح بين أسانيد لم تُوصَف من قبل بالأصحيَّة:

وهو ترجيحٌ مِن نوع آخر ليس بين أسانيد أُطلِقت أَصحيَّتُها، وإنَّما هو مِن حيث المقارنة بين الأسانيد، ثم الخلــوص إلى أرجحها كما يراه ذلك المُرجِّح، على حسب ما يتوافر في الإسناد من صفات مرجِّحة. ومنه ما نقله ابنُ حجر عن أحمد بن سعيد الدَّارمي المَروزي (٢٦٥هـ) أنَّه رجَّح هشام بن عروة عن أبيه على مجموعة من الأسانيد[٩٣]. فهذا ترجيح لا مِن حيث مَن أطلــقَ الأصحيَّةَ، وإنَّما من حيث رجْحان إسناد على إسناد بالنسبة لذلك المحدِّث. كما نقلَ ابنُ حجر عن أحمد بن حنبل أنّه رجَّح أيُّوب عن نافع عن ابن عمر إذا كان من حديث حمَّاد بن زيد عن أيُّوب[٩٤]. وهذا على رأي مَن يقول إنَّ أثبت أصحاب نافع هو أيُّوب، وإنَّ اثبت أصحاب أيُّوب هو حمَّاد بن زيد. على أنَّ هناك مَن ذكر أنَّ أثبت أصحاب نافع هو مالك، ومنهم من ذكر عُبيد الله بن عمر بن حفص العَدوي[٩٥].

ج- انتقاء مجموعة من الأسانيد وترجيحها:

مِن المحدِّثين مَن كان ينْتَقي مجموعةً مِن الأَسانيد يراها راجحةً على غيرها كقول النسائي: "أحسنُ أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعةٌ منها[٩٦]: الزُّهري عن عليٍّ بن الحسين عن الحسين بن عليٍّ عن عليٍّ بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ. والزُّهري عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عُمَر عن النّبي ﷺ. وأيُّوب عن محمَّد بن سيرين عن عَبيدة عن عليّ عن النّبي ﷺ. ومنصور عن إبراهيم عن عَلْقَمةَ عن عبد الله عن النّبي ﷺ"[٩٧].

ومنه ما نقله التِّرمذي بإسناده إلى سليمـــان بن داود الهاشمي[٩٨] أنَّه قال في حديث عبدالرحمن الأعرج عن عبيد الله بنِ أبي رافع عن عليٍّ بن أبي طالب ﷺ: هذا مِثل: الزُّهري عن سالم عن أبيه"[٩٩].

المبحث الثالث
أسباب الاختلاف في أصح الأسانيد، وفائدته، وألفاظهم فيه

المطلب الأول: أسباب اختلاف العلماء في أصح الأسانيد:

أولاً: تفاوت درجات الصحة: سَبَقَ في أثناء عرض مذاهب المحدِّثين في إمكان إطلاق الأصحية على إسنادٍ معيَّن أنَّ مَنْ مَنَعَ ذلك مِنهم كانت حجَّتُه أنَّه يعزُّ وجود أعلى درجات القَبول كالضَّبط والعدالة ونحوهما في كل راوٍ في إسنادٍ واحد بالنِّسبة إلى جميع الرواة الموجودين في عصر مَن أَطْلَقَ ذلك. كما بيَّنوا أنَّ درجاتِ الصَّحيح تتفاوت مِن حديثٍ إلى آخر بحسب تَمكُّنه مِن صفات الصحَّة، وأنَّه ينْتُج عن ذلك درجات كثيرة للصَّحيح يصعُب إحصاؤُها.

ثانياً: المعلومات المتوافرة عن الرُّواة: ذكر الخطيبُ أنَّ المحدِّثين اختلفوا في أصحِّ الأسانيد وأرضاها، "وإليهم المرجع في ذلك، وقولُهم هو الحجَّة على مَن سواهم، فكلٌّ قال على قدر اجتهاده، وذَكَر ما هو الأولى عنده"[١٠٠].

وبين ابنُ حجر أنَّ الاختلاف بينهم له علاقة بما قلناه آنفاً، وهو أنَّ كل مَن رجَّح إسناداً كانت أوصافُ رجال ذلك الإسناد عنده أقوى مِن غيره بحسْب اطِّلاعه، فاختلفت أقوالُهم؛ لاختلاف اجتهادهم، وتوضيح هذا أنَّ كثيراً ممَّن نُقِلَ عنه الكلامُ في ذلك إنَّما يرجِّح إسنادَ أهل بلده، وذلك لشدَّة اعتنائه، ثم نقلَ حكايةً عن وكيع أنَّه سُئِلَ عن بعضِ الأسانيد أيُّها اصح؟ فكان جوابُ وكيعٍ: لا نَعْدِل بأَهلِ بلدِنا أحداً. فردَّ عليه احدُ الحاضرين - وهو أحمد بن سعيد الدارمي- بأنَّه يقدم إسناداً آخر، وعلَّل ذلك بقوله: "هكذا رأيت أصحابَنا يقدِّمون"[١٠١]. وَدَلَّ هذا على أنَّه لم يكن عندهم استقراء تام، وأنّهم قد ذكر كلٌّ ما أدى إليه اجتهاده في أصحِّ الأسانيد[١٠٢].

ثالثاً: اختلافهم في أثبت أصحاب الشيخ: كما سبق ذكره في أثبت أصحاب نافع هل هو مالك أو أيوب أو غيرهما؟ واختلافهم هل الأعمَش يقدَّم على منصور بن المُعْتَمِر؟ فقد كان يحيى بن سعيد، وابنُ المديني، وأبو حاتم الرازي، وغيرُهم، يرون أنَّ منصورَ هو أثبتُهم في إبراهيم، وكان أحمدُ بن حنبل يُقدِّم على منصور: الحكَمَ بن عُتَيْبَة[١٠٣].

رابعاً: الصفات أو الملابسات التي تُحيط بالرَّاوي: حيث اتَّجهَ بعضُ المُحدِّثين في تقديم بعضِ الأسانيد على بعض إلى توظيف الملابسات والظُّروف التي تحيط بالراوي أو بعض الصفات التي يتَّصف بها، والنَّاظر في بعضها يجد فيها آراء أو اتجاهات خاصَّة لبعضهم، ومن ذلك: ما نقله ابنُ عمَّار عن وكيع أنّه قال: "لا أعلمُ في الحديث شيئاً أحسن إسناداً مِن هذا: شعبة عن عَمْرو بنِ مُرَّة عن مُرَّة عن أبي موسى. فقلنا: منصور عن إبراهيم، وأيوب عن ابن سيرين، ومالك عن نافع، عن ابن عمر. فقال: لم تصنعوا شيئاً. فقال -يعني وكيع: منصور كان يأخذ العطاء، قال: وشعبة لم يكن يرى السَّيف، وعَمْرو بن مرَّة كذاك، ومُرّة كذاك، قال وعلقمة خرج مع عليٍّ"[١٠٤]. وكان إبراهيم يروي عن علقمة عن ابن مسعود، لذا تكلَّم وكيع في هذا الإسناد من جهتين: منصور، وعلقمة.

وعيبُه على منصور أنَّه كان يأخذ العطاء هـــو رأيه، وإلا فقد أخذ العطاء عن من هو مِثله أو خير منه.

ومن الأمثلة أيضاً اختلافهم في أيِّهما أصحّ الأعمش أو الزهري في ترجمة معينة؟ حيث أسند الحاكم إلى حجّاج بن الشاعر أنَّ ابنَ مَعين ذكر أجْوَدَ الأسانيد فقـــال: "الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. فقال له إنسان: الأعْمَش مثل الزُّهري؟ فقال برئتُ من الأعْمَش أنْ يكونَ مثل الزُّهري؛ الزُّهري يرى العَرْضَ والإجازة، وكان يعمل لبني أميَّة، وذكر الأعْمَش فمدحه، فقال: فقير صَبُور، مُجَانِب للسلطان، وذكر علمه بالقرآن وورعه"[١٠٥]. وهذا اتّجاه خاص لبعض المحدثين حيث

كانوا لا يرون الدخول أو العمل مع السلطان، وإلا فورع الزهري وإتقانه لا ينكره مُنصِف.

خامساً: اختلاف الأقوال عن المحدِّث نفسه إما في ترجمتين مختلفتين أو في الترجمة نفسها:

١- ما جاء في ترجمة واحدة: روي عن ابنِ معين أنَّه قال: أجودُها "الأعمَش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله"(١٠٦). لكن رُوي عنه أنَّه قدّم منصور على الأعْمَش في إبراهيم. قال عثمان الدَّارمي: "قلتُ ليحيى: أبو مَعْشَر أحبّ إليك عن إبراهيم أو منصور؟ فقال منصور خَيْرٌ منه. قلت: الأعْمَش عن إبراهيم أحبّ إليك أو منصور؟ قال: منصور"(١٠٧). وقال ابن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين - وأبي حاضر - يقول: إذا اجتمع منصور والأعْمَش فَقَدِّم منصور"(١٠٨).

٢- ما جاء من اختلاف في ترجمتين: نُقِلَ عن ابن معين ترجمةٌ أخرى –غير التي نقلتها عنه آنفا- يُفهم منها أنَّها أصَحّ الأسانيد، أو مِن أصحِّها، حيث أسند إليه أنّه قال: "عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة ترجمة مشبّكة بالذَّهب"(١٠٩). فهذا اختلاف في النَّقل عنه، وعلى سبيل الجمع فيمكن القول أنَّه لم يقصد في التّرجمة الثانية أنَّها أصحُّ الأسانيدِ مطلقا.

وعندما نقل الزركشيُّ قولَ إسحاق بن راهويه: "أصحُّ الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه"، قال الزركشيُّ عن هذا الإسناد: "هذا إسناد حجازي، فلعل إسحاق أراد ذلك لا مطلق الأسانيد، وقد قال الحاكمُ في مُستَدْرَكِه في كتاب العلم: سمعتُ أبا الوليد حسَّان بن محمد الفقيه يقول: سمعت الحسنَ بن سفيان يقول: سمعتُ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: إذا كان الراوي عن عَمْرو بن شعيب ثقة فهو كأيُّوب عن نافع عن ابن عمر"(١١٠).

ويتعقّب كلام الزركشي أنَّ الإسناد الأول جعله إسحاق اصحَّ الأسانيد كلّها، ولم يقيّده بالحجاز، ولا ينبغي أن تُصْرَف عبارتُه عن ظاهرها بغير دليل، وأما الإسناد الآخر فلم يطلِق أصحيَّتَه، وإن كان غيرُه أطلقَ أصحيَّتَـه، فيفيد أنَّه مِن الأسانيد التي هي مِن أصحِّ الأسانيد، لا أصحّها على الإطلاق.

وأحياناً نجد بعضَ النُّقول تُوهِم التَّعارض بين أقوال المحدث الواحد في أصحِّ الأسانيد، كما سبق توضيحه في أنَّ ابن حجر نقل عن البخاري في أصحها أنَّه: "أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. مع أنَّ البخاريّ سبق النَّقل عنه بأنَّه أطلق أصَحيَّة إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر. وإنَّما الذي نُقِل عن البخاري في ذلك حكمه في الإسناد الثاني أنَّه أصحّ الأسانيد كلها، بينما قيَّد الأول بالصحابيِّ أبي هريرة فقط.

المطلب الثاني: فائدة الخوض فيه:

أضاف ابنُ حجر إلى مَن سبقه فائدة الحكم على إسناد بالأصحيَّة المطلقة وهي أرجحيَّته على ما لم يطلقوه(١١١). ويقصد التّرجيح عند التّعارض، ووجهة نظر ابن حجر في ذلك منطقيّة، من حيث جعل إطلاق الأَصحيَّة للإسناد قرينة على أنَّ ذلك الإسناد في مرتبةٍ عاليةٍ بخلاف ما لم يُوصَف بذلك، وهو ما نصَّ عليه غيرُ واحد من علماء المصطلح، أنَّ درجات الصحيح متفاوتة، أعلاها: ما وصف بأصحِّ الأسانيد، كما بينتُ في أول البحث.

والذي ينبغي على الباحث حتى يكون ترجيحُه دقيقاً أنْ ينظر في إسناد الحديث الذي لم يوصَف بالأصحيَّة، وعارضَ الحديثَ الذي وُصِف إسناده بذلك، فلعله اقترن بقرائن أخرى توصله إلى درجة القطع بصحته: كأن يكون متواتراً، أو مما تلقته الأمّة بالقبول، أو كان ذلك الإسناد في الدَّرجة نفسها للإسناد الموصوف بذلك. فكم استدرك الأئمةُ على بعضهم في ذلك، ونجد ذلك في عصور مختلفة، حتى وجدنا بعضَ المعاصرين يأتي بأسانيد تصل إلى رتبة ما وصف، ومع ذلك لا نجد أحداً من المتقدمين تعرّض لذلك، لأنَّهم لم يكونوا يريدون الاستقصاء.

فإنْ وجدنا ذلك الإسناد الذي لم يوصَف بالأصحيَّة اقترن بقرينة توصله إلى درجة القطع بصحته، فإنَّ القطعي لا يعارض القطعيَّ، فيُنظر في إمكان الجمع، أو يُنظر في أحد الإسنادين للتأكد من مدى دقَّة وصفه بالأصحيّة، وسنأتي –لاحقا- إلى الاعتراضات على بعض الأسانيد التي وصفت بذلك، وهي ليست كذلك.

المطلب الثالث: ألفاظ المحدثين في أصح الأسانيد:

١- **أصحُّ الأسانيد**: هذه اللفظة هي أمُّ الألفاظ في التَّعبير عن أعلى مرتبة من مراتب الأسانيد، ومن ذلك ما أسنده الحاكمُ إلى البخاريِّ قال: أصحُّ الأسانيد كلّها: مالك عن نافع عن ابن عمر[١١٢]. وسبق نقل عدد من الأسانيد تحمل هذه العبارة، ولذا وجدنا علماء المصطلح عنونوا لهذا الفرع الهام من علوم الحديث بـ: "أصح الأسانيد" دون غيره من الألفاظ. ووجدت عند الخطيب من كلامه عطفه على هذه العبارة كلمة أخرى حيث قال: "أصحُّ الأسانيد وأرضاها ... الخ"[١١٣].

٢- **أحسنُ الأَسانيد**: أسندَ الخطيبُ إلى وكيع قال: "لا أعلم في الحديث شيئاً أحسن إسناداً من هذا: شعبة عن عمرو بن مُرّة عن مُرّة عن أبي موسى"[١١٤]. وسياق وكيع لهذه العبارة سبق نقله، حيث قارنه بأسانيد أخرى صحيحة، لذا فهو يعني بأحسن: أصح.

ورُوي عن النسائي كما سبق قوله: "أحسنُ أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة منها"، وعبارة النسائي: "أحسن الأسانيد" تساوي "أصحّ الأسانيد" كما هو ظاهر من التراجم التي وصفها بذلك، ولذا ترجم ابنُ حجر عبارة النسائي بقوله: "وقال النسائي: أصحّ الأسانيد التي تروى أربعة ... الخ"[١١٥]. ونقل ابنُ حجر مثلَ هذه العبارة "أحسن" بعطفها على "أرجح" فقال: وقال ابن المبارك ووكيع ... والعجلي: أرجح الأسانيد وأحسنها ... الخ"[١١٦]. وهذا الذي ذكرته هنا يعقّب به على قول الزركشي: "وجعل النَّسائيُّ هذا من أحسن الأسانيد لا أصحها"[١١٧]، كما أنَّ هذه العبارة ورد مثلُها عن وكيع - كما نقلنا عنه- في معنى "أصح".

٣- **أرجحُ الأسانيد**: سبق نقله في أحسن الأسانيد.

٤- **أجود الأسانيد**: ما أسنده الحاكمُ إلى حجّاج ابن الشاعر[١١٨] قال اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المَدينيّ في جماعة منهم، اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد الجياد، فقال رجلٌ منهم: أجودُ الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخي أم سلمة عن أم سلمة ... إلخ"[١١٩].

ومما ينبَّه عليه هنا أنَّ ابنَ حجر نَسَبَ القولَ بهذا الإسناد إلى حجّاج الشاعر وغيره! كذا قالَ ابنُ حجر[١٢٠]. والراجِعُ إلى نصِّ الحاكم يجد فيه أنَّ حجّاج ابن الشاعر نقل على سبيل الحكاية ما جرى بين الأئمة الثلاثة، لا أنَّه قالَ ذلك.

وبيَّن السَّخاوي أنْ لا فرقَ بين لفظي أَجْوَد وأَصَحّ اصطلاحا، ولذا قَرَنَ العراقيُّ وابنُ حجر بين احمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في حكاية أصحيَّة إسناد الزهري عن سالم عن أبيه، حيث عبَّر احمد بأجود وإسحاق بأصحّ. لكن السَّخاوي قال: الوصف بجيِّد عند الجِهْبِذ أنزل رتبة من الوصف بصحيح[١٢١]. قلت: سياق كلام أحمد في "أجود" يريد الأصحية.

وقال الصنعانيُّ في تعليقه على قول ابن المديني: أجودُ الأسانيد: "كأنَّه عبارة عن أصحّها. وذكر محمّد محيي الدين -محقق الكتاب- أنَّه وجد بهامش الأصلين ما نصّه: "إنَّما قلتُ: "كأنَّه"؛ لأنِّي لم أجد لهم كلاماً في ذلك، ثم رأيتُ بعد أعوام في حاشية البقاعي ما لفظه: فإنْ قيل: قد يكون الإسناد جيداً باعتبار اشتهار رواته بالعلم والصلاح، ومع ذلك قد يكون غيرهم أحفظ واضبط، قيل: ليس الأمر كذلك، وإنَّما هذا تفنّن في العبارة، ولا مغايرة بينهما عند من تتبع مواقع استعمالهم. انتهى، فصحَّ -بحمد الله- ما ظنَّناه"[١٢٢].

٥- **أجلُّ الأسانيد**: ما نقله ابنُ الصَّلاح من قول الأمام أبي منْصور التَّميمي[١٢٣]: إنَّ أجلَّ الأسانيد: رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر". واحتجَّ

بإجماع أهل الحديث. واعترض مُغْلَطَاي على مقولة أبي منصور حيث قال بأنَّ هناك مَن هو أوثق وأتقن في مالك كابن وهب والقَعْنَبي، فردَّ ابنُ حجر عليه بما يدفع اعتراضه، وذكر أنَّ اجلَّ الأسانيد فيها معنى يدلُّ على غير الأصحيَّة من الجلالة واجتماع الصفات العَلِيَّة المُوجبة لتقديم الإمام[١٢٤]. ولذا أضاف بعضهم أنّ أجل الأسانيد: رواية أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر[١٢٥]. وبين ابنُ حجر أنَّه ليس في مسند أحمد على كبره من روايته عن الشَّافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر سوى أربعة أحاديث جمعها في موضع واحد، وساقها سياق الحديث الواحد، وذكر ابنُ حجر أنَّه جمعها مع ما يشبهها من رواية أحمد عن الشافعي عن مالك، ومع عدم التقييد بنافع، في جزءٍ مفردٍ، فما بلغت عشرة[١٢٦].

٦- **فلان عن فلان مثل هذه السَّارية**: أسند الخطيبُ إلى الفُضَيل بن عِيَاض قال: "منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثل هذه السَّارية"[١٢٧]. يعني أنَّه راسخ في الصحّة كرسوخ وثبات السّارية.

٧- **ترجمة مشبَّكة بالذَّهب**: ما أسنده الحاكمُ إلى ابنِ معين قال: عُبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة ترجمة مشَّبكة بالذَّهب[١٢٨]. وفي رواية: مشبَّكة بالدرّ[١٢٩].

٨- **سلسلة الذَّهب**: أطلق المحدِّثون على رواية أحمد ابن حنبل عن الشّافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر: سلسلة الذهب[١٣٠]. وصنف في هذه الترجمة الإمام الحازمي كتاباً سمّاه "سلسلة الذهب[١٣١]. ويريدون أنَّه كالذَّهب "لنقائه وخلوصه من شوائب الضعف كالذَّهب الخالص الذي نقّي ممّا سواه"[١٣٢].

٩- **فلان عن فلان كأنَّك تسمعه من النبي ﷺ**: ما أسنده الخطيبُ إلى ابنِ المبَارك قال: "إذا جاءك سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله فكأنَّك تسمعه من النبي ﷺ[١٣٣]. ونَقَل ابنُ حجر عنه قال: " يحيى بن سعيد القطَّان عن عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- كأنَّك تسمعها من فيِّ رسول الله ﷺ[١٣٤]. وهذا اللفظ منهم أفاد قطعيَّة ثبوته عن النَّبي ﷺ، ممَّا يدلُّ على أنَّه من أصحِّ الأسانيد.

١٠- **أجمع النَّاسُ على هذا الإسناد**: أسندَ الخطيبُ إلى ابن المبارك قال: "ما أجمع النَّاسُ على شيءٍ إجماعهم على هذا الإسناد: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله"[١٣٥]. يعني إجماعهم على صحة هذا الإسناد، وهذا الاتفاق يعني القطع بصحته.

١١- **أثبت الأسانيد، أو ليس إسناد أثبت من هذا**: هذا اللفظ يساوي عندهم أصحّ الأسانيد، حيث أسندَ الخطيبُ إلى أبي منصور يحيى بن أحمد بن زياد قال: سألتُ يحيى بن معين قلت: الإفرادُ أحبّ إليك، أو التّمتّع، أو القِران؟ قال: الإفراد، وذكر إسناد عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وقال: ليس إسناد أثبت من هذا"[١٣٦]. ووجدتُ الحاكمَ أيضاً استعمل لفظَ أثبت الأسانيد وهو يسرد أصحّ الأسانيد، فذكر عدداً من الأسانيد ووصفها بأنّها أصح الأسانيد، فقال: اصح أسانيد الصدِّيق ... وأصحّ أسانيد الفاروق ...، وأصحّ أسانيد المكيين، وبعد أن سرد عدداً منها قال: وأثبت أسانيد المصريين ... وأثبت أسانيد الشاميين...[١٣٧].

المبحث الرابع
اعتراضات واردة على أصح الأسانيد

أ- اعتراض العراقيِّ على قاعدة الحاكم: فحتى لا يُتَوَهَّم أنّ قاعدة الحاكم في تقييد الأصحية بصحابيٍّ أو بلدٍ يزيلُ الخلافَ بين المحدِّثين، بيّن العراقيُّ أنَّه يبقى الخلافُ حتى بالتّقييد، فيُقال: أصحّ أسانيد عليّ كذا، وقيل: كذا، وأصحّ أسانيد ابن عمر كذا وقيل: كذا"[١٣٨].

ب- وجود أسانيد أولى بالوصف بالأصحيَّة: اعترضَ الذهبيُّ على بعضِ الأسانيد الموصوفة بالأصحيَّة المطلقة، فقال: "قال أبو عمرو بن الصّلاح: رُوِّيْنا عن عمرو بن علي الفلاَّس أنَّه قال: أصحُّ الأسانيد: ابن سيرين عن عَبِيدة عن عليٍّ. قلت: لا تَفَوّق لهذا الإسناد مع قوّته على إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، ولا على الزُّهري عن سالم عن أبيه، ثمّ إنّ هذين الإسنادين روي بهما

أحاديث جَمَّة في الصِّحاح، وليس كذلك الأوّل، فما في الصحيحين لعَبيدة عن عليٍّ سوى حديث واحد، وعند البخاريّ حديث آخر موقوف بهذا الإسناد، وانفردَ مسلمٌ بحديث آخر"(١٣٩).

ولذلك وجدنا الذهبيَّ قسَّمَ الأسانيدَ إلى مراتب من حيث قوّتها فذكر أولاً أعلاها وهو ما وُصِفَ بأَصحِّ الأسانيد عند بعض المحدّثين، فذكر أربعة منها، فقال: "أعلى مراتب المُجمَع عليه: مالك عن نافع عن ابن عمر. أو منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. أو الزُّهري عن سالم عن أبيه. أو: أبو الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة. ثم بعده: مَعْمَر عن همَّام عن أبي هريرة. أو: ابن أبي عَروبة عن قَتَادة عن أنَس... الخ"(١٤٠).

واعترض ابنُ حجر على قول الحاكم في أصحِّ أسانيد أنس بن مالك: مالك عن الزهري به، بأنَّ قتادة وثابتاً البُناني أَقْعَد وأسْعَد بحديث أنس من الزُّهري، ولهما من الرّواة جماعة، فأثبت أصحاب ثابت البناني: حمَّاد بن زيد، وأثبت أصحاب قتادة: شعبة، وقيل غيره. وبين أنَّه جعل أثبت أصحاب قتادة هو شعبة؛ لأنَّ شعبة كان لا يأخذ عمَّن وُصِف بالتَّدليس إلا ما صرَّح فيه بالسَّماع(١٤١).

واعترض ابنُ حجر عليه أيضاً في جعله أثبَت أسانيد الشَّاميين: الأوزاعي عن حسَّان عن عطيّة عن الصّحابة ﷺ. حيث بيّن أنَّ جماعة مِن أئمّة أهل الشام رجّحوا رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذرّ ﷺ(١٤٢).

ج- وجود أكثر من احتمال في بعض الأسانيد: بيّن الصنعانيُّ أَنَّ هناك إشكالاً في قول الحاكم في أنَّ أصحّ أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه عن جدِّه عن عليّ. وذكر الصنعاني احتمالين هنا:

الأول: أنْ يكون المقصود بأبيه هو محمّد بن الباقر، والمقصود بجده هو: عليّ بن الحسين زين العابدين، ومن المعروف أنَّ علي بن الحسين لم يسمَع من عليّ بن أبي طالب، فيكون منقطعا، فكيف يكون من أصحِّ الأسانيد؟

الثاني: أن يكون المقصود بأبيه هو: عليّ بن الحسين مع أنَّه جدّه في الحقيقة، فإنّه يصحّ إطلاق الأب عليه في اللغة، وقد ثبت سماع جعفر منه، كما ثبت سماع عليّ بن الحسين من أبيه بيقين(١٤٣). واعتراض الصنعاني وتوجيهه في محلِّه.

د- إطلاق الأصحيَّة على إسنادٍ مختلف فيه بين التّحسين والتّصحيح:

قال أحمد شاكر: إنَّ أصحّ الأسانيد عن عبد الله ابن عمرو بن العاص: عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. وفي هذا الإسناد خلاف معروف، والحقّ أنَّه مِن أصحِّ الأسانيد"(١٤٤).

وهو كما ذكر الشيخ شاكر أنَّ فيه خلافاً، فتكلَّم فيه بعضُهم، وبعضُهم رفعَه إلى درجة الحسن لذاته، وأما جعله إيَّاه من أصحِّ الأسانيد فهو مما تفرَّد به. قال ابنُ الصَّلاح: "وقد احتجَّ أكثرُ أهل الحديثِ بحديثه، حَمْلاً لمُطْلَقِ الجدِّ فيه على الصّحابي عبد الله بن عَمْرو دون ابنه محمّد والد شُعيب، لما ظَهرَ لهم مِن إطلاقه ذلك"(١٤٥). والرَّاجح أنَّ حديثَه يعدُّ في أعلى مراتب الحسن كما قال غير واحد مِن كبار العلماء(١٤٦).

هـ- ضعف مَن أطلق الأصحيّة: كما هو الحال في سليمان ابن داود بن بشر الشَّاذَكُوني البصري فهذا المحدث من الحفاظ إلا أنّه واهٍ عند المحدثين، متهم بالكذب، بل قيل عنه من غير واحدٍ من المحدثين أنَّه يضع الحديث، ولذا قال عنه أبو حاتم الرازي: متروك الحديث(١٤٧). أسند إليه الحاكم والخطيب -عن بعض شيوخه- أنَّه قال: أصحّ الأسانيد كلها: يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة"(١٤٨). وإسنادهما إليه فيه مبهم.

و- ضعف الإسناد إلى من أطلق الأصحية: كما جاء في الإسناد السابق، وكما أسند الحاكم إلى أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي عن بعض شيوخه أنّه قال: "أصحّ الأسانيد كلها الزُّهري عن عليّ بن الحسين عن أبيه عن عليّ"(١٤٩). وإسناده فيه جهالة-عن بعض شيوخه-.

ز- ضعف الإسناد الموصوف بالأصحيَّة: فقد قال الحاكم: "أثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه"(١٥٠).

قال ابنُ حجر أيضا في انتقاد هذا الإسناد: وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: عبد الله بن بُريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرهما". ثم نقل ابن حجر قول أبي القاسم البغوي: "حدثني محمد بن علي الجوزجاني قال: قلت لأبي عبد الله -يعني أحمد بن حنبل: سمع عبد الله من أبيه شيئا؟ قال: ما أدري، عامّة ما يروى عن بُريدة عنه، وضعّف حديثَه. وقال إبراهيم الحربي: عبد الله أتمّ من سليمان(١٥١) ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث مُنكرة، وسليمان أصحُّ حديثاً.

ويُتعجَّب مِن الحاكم مع هذا القول في بُريدة كيف يزعَم أنَّ سند حديثِه مِن رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصحّ الأسانيد لأهل مرو"(١٥٢).

الخاتمة:

مع نهاية هذه الرحلة البحثية لهذا الموضوع المهم في علوم الحديث، أسجِّل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- ظهر أنَّ أولَ مَن أبرزَ هذه المسألة من المصنّفين هو الحاكم.

٢- تبين أنَّ آراء المُحدِّثين في إمكان الجزم لإسناد معين بأنَّه مِن أصحِّ الأسانيد هي: إمكان ذلك، وعدم إمكان ذلك، والتَّفصيل، وأن الذين فصّلوا في ذلك تباينت آراؤهم، وأن القول بالتفصيل هو الصواب.

٣- توصَّلت إلى أنَّ بداية الخوض في أصحِّ الأسانيد من المحدِّثين ترجِع إلى نهاية القرن الثَّاني.

٤- وجدت أنَّ عدداً من المحدِّثين سبق الحاكم إلى اعتماد التقييد ببلد معيّن أو صحابي معيّن، مع كون المشهور أنَّ هذه القاعدة من اختراع الحاكم.

٥- أضاف بعضُ العلماء المتأخِّرين، وأيضاً المعاصرين أسانيد جديدة ترتقي إلى درجة تلك الموصوفة بأصح الأسانيد: كابن حجر من القدامى، وأحمد شاكر، ونور الدين عتر، من المعاصرين، مما يؤكد مقولة: كم ترك الأول للآخر.

٦- بينت الدراسة أنَّ هناك رأياً خاصاً لم يُشْتَهر لابن حجر انفرد به، وهو أنَّه يمكن التَّرجيح بين الأسانيد الموصوفة بالأصحيَّة المطلقة، ولو من حيث رُجْحان حفظ الإمام الذي رجَّح ذلك الإسناد على غيره، وبيَّنْتُ تعذُّر تطبيق ذلك من حيث الواقع؛ فالذين أطلقوا الأصحية: البخاري، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، فكيف نرجح بين أقوالهم في تلك الأسانيد من حيث حفظهم.

٧- أظهرت الدراسة أنَّ قاعدة الحاكم المشهورة في تقييد أصح الأسانيد ببلد أو صحابي لم تسلم من الانتقاد، ولم ترفع الخلاف بين المحدِّثين، فحتى لو جرى التقييد يبقى الخلاف في الصحابي الواحد أو البلد الواحد.

٨- بينت أسباب اختلاف العلماء في أَصحِّ الأَسانيد، وهي: تفاوت درجات الصحة المعلومات المتوافِرة عن الرُّواة، واختلافهم في أثبت أصحاب الشيخ، والصفات أو الملابسات التي تُحيط بالرَّاوي، واختلاف الأقوال عن المحدِّث نفسه إما في ترجمتين مختلفتين أو في الترجمة نفسها.

٩- تبيَّنَ أنَّ فائدة الحكم على إسنادٍ بالأصحيَّة المطلقة هي: أرجحيَّته على ما لم يطلقوه، كما ذكر ابن حجر، لكن بينتُ أنَّ ذلك لا بدَّ معه من النَّظر في القرائن الملابسة للأسانيد.

١٠- أسهمت الدراسة في إضافة ألفاظ جديدة إلى قواميس ألفاظ المحدثين، حيث تبيَّن أنَّ هناك أكثر مِن لفظ عند المحدثين في وصف الإسناد بأنَّه من أصحِّ الأسانيد مثل أجود الأسانيد، أحسن الأسانيد، وأرجح الأسانيد، وغيرها، فلا فرق بينها.

١١- توصلت الدراسة الى أنَّ هناك مؤاخذات واعتراضات على بعض الأسانيد الموصوفة بالأصحيَّة: كأن

تكون تلك الأسانيد ضعيفة أو حسنة لم تصل إلى درجة الصحة، أو ضَعْف مَن أطلقها، أو ضَعْف الإسناد الى من أطلق الأصحيَّة، وغيرها من الانتقادات.

١٢- تُوصِي الدِّراسة بجَمْع كلِّ الأَحاديث التي وَرَدَت بأَسانيد موصوفة بأَصحِّ الأَسانيد للفوائد المترتبة عليها، من التَّرجيح بها، إكمالاً لما قام به العراقيُّ في كتابه: "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد"(١٥٣).

وختاما أسأل الله سبحانه أن يعصمنا من الزلل، وان يوفقنا للصواب من قول وعمل، وأن يوفقنا لمرضاته، ويغفر لنا ما ارتكبناه من مخالفته، ويجعلنا من الفائزين بجناته، وينفعنا والمسلمين بما جمعنا، وصلَّى اللهُ على سيِّد الخلق، وأول مَن تنشقُّ عنه الأرضُ، وعلى آله وأصحابه، وآخر دعوانا ان الحمد لله ربِّ العالمين.

الهوامش:

(١) ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: مسعود السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ص٥٢.

(٢) استفدت هذا العنوان من تعليق نور الدين عتر. انظر: ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: نور الدين عتر، ط٣، مطبعة الصلاح، دمشق، ٢٠٠٠م، هامش: ١، ص٦٢.

(٣) ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص٦١، ٦٢.

(٤) استفدت هذا العنوان من العتر بهامش نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، بتحقيقه، ص٦٢.

(٥) ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م، ص٢٨.

(٦) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م، د. ط، ج١، ص٥٧.

(٧) الدَّغَلُ مُحَرَّكَة بفتحتين: دَخَلٌ في الأَمْرِ مُفْسِدٌ. الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ط١، مادة "د-غ-ل"، ج١، ص٧٠٦٠. أي أنّ رواياتهم كثيرة الضعف.

(٨) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمد رأفت سعيد، ط١، دار الوفاء، مصر، ٢٠٠٢م، ج٢، ص٢٨٦.

(٩) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، د. ط.، ج٢٠، ص٣١٦.

وقد قال مثل هذا القول قبل ابن تيمية عدد من المحدثين، فمن ذلك: "قال الزهري: إذا سمعت بالحديث العراقي فأورد به ثم أورد به. وقال طاوس: إذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح تسعة وتسعين. وقال هشام ابن عروة: إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين، وكن من الباقي في شك. وقال الزهري: إن في حديث أهل الكوفة دغلاً كثيراً". السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٨٥. وقال الخليلي: "لأهل الكوفة من الضعفاء ما لا يمكن عدهم، قال بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف". الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ج١، ص٤٢٠.

(١٠) ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح**، ص١٥.

(١١) ابن حجر، **النكت**، ص٤٦.

(١٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، تحقيق: عرفان العشا، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م، ص٤١.

(١٣) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٤١.

(١٤) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٩٧٧م، ط٢، ص٦٧.

(١٥) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٤٨.

(١٦) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٠.

(١٧) ابن حجر، **النكت**، ص٥٢.

(١٨) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل، ص٩٩.

(١٩) ابن حجر، **النكت**، ص١٧١. وكتاب أبي نعيم في علوم الحديث هو "المستخرج على معرفة علوم الحديث" للحاكم. وكلام أبي نعيم المتعلق بأصح الأسانيد موجود في كتابه هذا، كما نصّ عليه الزركشي في النكت، ج١، ص٣٩٥. وأما كتاب أبي منصور البغدادي الذي ذكر فيه ما يتعلق بأصح الأسانيد فهو كتاب: "تحصيل أصول الفقه" كما ذكر الزركشي في النكت، ج١، ص١٥٧.

(٢٠) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل، ص٩٩.

(٢١) ابن حجر، **النكت**، ص٥٢.

(٢٢) ابن حجر، **النكت**، ص١٧١.

(٢٣) ابن حجر، **النكت**، ص١٧٤.

(٢٤) ابن حجر، **النكت**، ص١٧١.

(٢٥) سيأتي عرض أقوالهم في المبحث القادم.

(٢٦) المقصود بالمحدثين هنا من صنف في علم المصطلح. وأما من نقل عن الحاكم ما أورده في كتابه مما يتعلق بهذه المسألة من غير المحدثين فمنهم: منصور ابن محمد السمعاني صاحب قواطع الأدلة في علم الأصول، ص٣٩٤، حيث نقل كل الأسانيد التي أوردها الحاكم مما وصف بأصح الأسانيد مطلقا أو مقيدا، ولما انتهى من سردها قال: "نقلت على ما أورده الحاكم أبو عبد الله في كتاب علوم الحديث". السمعاني، منصور بن محمد ابن عبد الجبار، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. ط١، ص٣٩٦.

(٢٧) ابن حجر، **النكت**، ص١٧١.

(٢٨) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل، ص٩٩.

(٢٩) الخطيب، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص٣٩٧.

(٣٠) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٥.

(٣١) وهو من الكتب الهامة في شرح أحاديث الأحكام.

(٣٢) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، **طرح التثريب في شرح التقريب**، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ج١، ص١٨.

(٣٣) ذكر العراقي تقييد الأصحية بالبلد في متن شرح الكتاب. العراقي، **طرح التثريب**، ج١، ص١٨.

(٣٤) العراقي، **طرح التثريب**، ج١، ص٢١، ٢٢.

(٣٥) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٤٨. بحثت فلم أعثر على نص كلام ابن حجر في مصنفاته.

(٣٦) ابن حجر، **النكت**، ص٤٧-٥١.

(٣٧) ابن حجر، **النكت**، ص١٧٤.

(٣٨) شاكر، أحمد محمد، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٣م، ص٢١.

(٣٩) عتر، نور الدين، **تحقيق وشرح علوم الحديث لابن الصلاح**، هامش رقم١، ص١٦.

(٤٠) لم أطلع على كتاب د. العتر، وإنما اعتمدت على ما ذكره هو من انه قام بالجمع، ونسأل الله تعالى أن يكون فعلا حقق ما تمناه ابن حجر كما أراد.

(٤١) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٤٨. بحثت فلم أعثر على نص كلام ابن حجر في مصنفاته.

(٤٢) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٨.

(٤٣) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٨.

(٤٤) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٩.

(٤٥) ابن حجر، **النكت**، ص٤٧.

(٤٦) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(٤٧) الخطيب، **الكفاية**، ص ٤٣٦.

(٤٨) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٧.

(٤٩) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٧.

(٥٠) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٥١) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٥٢) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٥٣) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٦.

(٥٤) ابن حجر، **النكت**، ص٥١، ص٥٢. والسخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٣٧.

(٥٥) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩. الخطيب،

الكفاية، ص٣٩٧.

(٥٦) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(٥٧) الحاكم، **المعرفة**، ص٩٩.

(٥٨) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩. والخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٧.

(٥٩) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٦٠) ابن حجر، **النكت**، ص٤٩.

(٦١) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٦٢) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٥.

(٦٣) أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، **الضعفاء**، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ط١، ص٥٤.

(٦٤) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٨.

(٦٥) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٤٢.

(٦٦) الصنعاني، **توضيح الأفكار**، ج١، ص٣٠.

(٦٧) ابن حجر، **النكت** ص٤٨.

(٦٨) ابن حجر، **النكت**: ص٤٨.

(٦٩) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٤، ص١٥. تحقيق: العتر.

(٧٠) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ص٤٠.

(٧١) ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**،، ص٦١.

(٧٢) السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٣١.

(٧٣) السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٣١.

(٧٤) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ص٤٠.

(٧٥) السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص25.

(٧٦) الغمرة: من غمره الماء: غطّاه، ففي الكلام استعارة، شبّه البحث عن أصح الأسانيد بالبحر، فأثبت له الخوض والغمرة، وهذا دليل على أنَّ هؤلاء الخائضين يرون إمكان معرفة الأسانيد، بل وجزموا فيما عينوه. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج١، ص٣٠.

(٧٧) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٤، ص١٥. ذكر ابن الصلاح وغيره من علماء المصطلح هذا المبحث بعد بيان مراتب الصحيح.

(٧٨) ذكر هذه التعليل بعض علماء المصطلح ومنهم السخاوي، وتابعه السيوطي. كما ذكرها ابن الوزير في تنقيح الأنظار نقلا عن زين الدين العراقي. وهذا ما دفع الصنعاني إلى القول بان هذا التعليل يشعر بأنه يمكن، وإنما هو يعزّ، ولو عبر المصنف في أول البحث بقوله: "يعز معرفة أصح الأسانيد" لكان أوفق. وذكر الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد في تعليقه على توضيح الأفكار أن كون الشيء عزيزا أي نادرا قليل الوجود لا يستدل به على أنه لا يصح أو لا يمكن. لكن الشيخ ذكر بأن هذا يمكن الجواب عنه بأن المراد من قولهم لا يصح أي لا يتيسر ولا يتأتى بغير مشقة وتتبع طويل. الصنعاني، **توضيح الأفكار**، ج١، ص٣٠، هامش"١".

(٧٩) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، وبذيله: المصباح للشيخ الطباخ، دار الحديث، بيروت، ١٩٨٩م، ط٣، ص١٠.

(٨٠) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٨١) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٤٥.

(٨٢) ابن حجر، **النكت**، ص٤٩.

(٨٣) ابن حجر، **النكت**، ص٤٩.

(٨٤) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(٨٥) وَهِلَ: سَها وغَلِط، يقال منه وَهِل في الشيء، وعن الشيء بالكسر، يَوْهَل وَهَلاً بالتحريك، ومنه قول ابن عمر: وَهِلَ أَنَسٌ أي غَلِط". **لسان العرب**، مادة: وهل، ج١١، ص٧٣٧.

(٨٦) ابن حجر، **النكت**، ص٤٩.

(٨٧) ابن حجر، **النكت**، ص٥١.

(٨٨) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى بالآثار**، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، ج٧، ص٥٠٢، ٥٠٣.

(٨٩) ابن حزم، **المحلى** ج ٦، ص ٢١٢.

(٩٠) ابن حزم، **المحلى** ج ٩، ص ٦٣.

(٩١) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(٩٢) ابن حجر، **النكت**، ص٥١.

(٩٣) ابن حجر، **النكت** ص٤٧.

(٩٤) ابن حجر، **النكت**، ص٤٩.

(٩٥) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٣٤٨، ترجمة أيوب السختياني. وأيضاً: ج٣، ص١٠، ترجمة حماد بن زيد.

(٩٦) الذي ذكره أربعة أسانيد فكان ينبغي أن يقال: "هي" محلّ: "منها"، والله أعلم.

(٩٧) المزي، جمال الدين يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج٢٦، ص٤٣٥.

(٩٨) سليمان بن داود، أبو أيوب البغدادي، الهاشمي، الفقيه، ثقة، جليل. قال أحمد بن حنبل: يصلح للخلافة، (ت ٢١٩هـ، وقيل بعدها). ابن حجر، **التقريب**، ص٢٥١، ترجمة: ٢٥٥٢. **وتهذيب التهذيب**، ج٤، ص١٦٤، ترجمة ٣١٨.

(٩٩) الترمذي، محمد بن عيسى، **الجامع**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ باب: ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل، ح٣٤٢٣.

(١٠٠) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٧.

(١٠١) ابن حجر، **النكت**، ص٤٧.

(١٠٢) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٠٣) المزي، **تهذيب الكمال**، ترجمة: منصور، ج٢٨، ص٥٥٠، ص٥٥١، ٥٥٤.

(١٠٤) الخطيب، **الكفاية**، ٣٩٩.

(١٠٥) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٠٦) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩. وابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٦.

(١٠٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٠، ص٢٧٨.

(١٠٨) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٠، ص٢٧٨.

(١٠٩) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١١٠) الزركشي، بدر الدين محمد بن جمال، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد، ١٩٩٨م، ط١، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ج١، ص١٣١.

(١١١) ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**،، ص٦١. **والنكت**، ص٤٨.

(١١٢) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١١٣) الخطيب، **الكفاية**، ٣٩٧.

(١١٤) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٩.

(١١٥) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(١١٦) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(١١٧) ابن حجر، **النكت**، ص١٣٥.

(١١٨) حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي البغدادي المعروف بابن الشاعر، ثقة حافظ. (ت ٢٥٩هـ). ابن حجر، احمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ط١، ص١٥٣، ترجمة١١٤٠.

(١١٩) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٢٠) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(١٢١) السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٣٥.

(١٢٢) الصنعاني، **توضيح الأفكار**، ج١، ص٣٢.

(١٢٣) عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي. الفقيه الأصولي الأديب الشاعر النحوي الماهر في علم الحساب العارف بالعروض. توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة بمدينة أسفرايين. الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: د. عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ج١، ص، ٣٠٦٩.

(١٢٤) ابن حجر، **النكت**، ص٥٣.

(١٢٥) ابن حجر **النكت**، ص٥٣.

(١٢٦) ابن حجر **النكت**، ص٥٣.

(١٢٧) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٨.

(١٢٨) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٢٩) ابن حجر، **النكت**، ص٤٨.

(١٣٠) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٧٨.

(١٣١) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٩٩٦.

(١٣٢) الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، **معجم علوم**

الحديث النبوي، دار الأندلس الخضراء، ودار ابن حزم، جدة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ط١، ص١٢٧.

(١٣٣) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٨.

(١٣٤) ابن حجر، **النكت** ص٤٨.

(١٣٥) الخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٨.

(١٣٦) الخطيب، **الكفاية** ص٣٩٧.

(١٣٧) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٣٨) العراقي، **التقييد والإيضاح**، ص١١.

(١٣٩) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، ط٩، ج٤ ص٤١.

(١٤٠) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **الموقظة** (مع شرحها المسمى كفاية الحفظة، لسليم الهلالي)، ط٢، مكتبة الفرقان، عجمان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٤٩.

(١٤١) ابن حجر، **النكت**، ص٥١.

(١٤٢) ابن حجر، **النكت**، ص٥١.

(١٤٣) الصنعاني، **توضيح الأفكار**، ج١، ص٣٤.

(١٤٤) احمد شاكر، **الباعث الحثيث**، ص٢١.

ومن الأخطاء التي وقفت عليها عند الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله-: "واصح أسانيد أبي موسى الأشعري: شعبة عن عمرو بن مرة عن أبيه مرة عن أبي موسى الأشعري". وقوله: "عن أبيه مرة" خطأ، فمرة هذا هو مرة بن شراحيل الهمداني أبو إسماعيل الكوفي، ويلقب بمرة الطيب، ومرة الخير، لعبادته. المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٧، ص٣٧٩، ترجمة ٥٨٦٥. وأما عمرو بن مرة الذي يروي عنه ليس ابنه؛ فهو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الجملي أبو عبد الله الكوفي الأعمى. المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٢، ص٢٣٢.

(١٤٥) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، النوع الخامس والأربعون، ص٣١٥.

(١٤٦) السّيوطي، **تدريب الراوي**، ص١٦٠. وطاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ)، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج١، ص١٧٨.

(١٤٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م، ج٤، ص١١٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٤٨٨، ترجمة ٥٠٣.

(١٤٨) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩. والخطيب، **الكفاية**، ص٣٩٧.

(١٤٩) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٥٠) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٩٩.

(١٥١) سليمان هذا هو أخوه.

(١٥٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٥، ص ١٣٨.

(١٥٣) ذكرت في أول البحث أنَّ الدكتور العتر -حفظه الله- قام بجمع الأسانيد الموصوفة بالأصحية باستقصاء، ولكنني لم اطلع على بحثه، يسَّر الله -جلّ وعزّ- نشره.